

الرهانات المستقبلية للدبلوماسية الجزائرية في ظل التحديات الأمنية الاقليمية Les enjeux de la diplomatie algérienne face aux défis de la sécurité régionale

تاريخ قبول المقال للنشر: 2018/05/10

تاريخ إرسال المقال : 2018/04/03

أ. بلقسام فؤاد / جامعة الجزائر 3

ملخص :

نظرا لطبيعة المخاطر الجديدة التي أصبحت تواجه الدول نتيجة لاتساع ظاهرة التهديدات ذات الطابع العابر للحدود السياسية للدول، فإن الجزائر تواجه رهانات كبيرة في هذه المسألة، كون وقوعها في منطقة جيو-سياسية مهمة ونقطة تقاطع للعديد من الطرق الدولية، خاصة طريقين مهمين الأول هو طريق تهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية نحو دول غرب إفريقيا ومنها عبر دول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي نحو أوروبا مروراً بالجزائر، والطريق الثاني الخاص بالهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، هذه الحقائق تدفع إلى صعوبة فهم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في فضائها العام، من دون الإلمام بشبكة من المؤشرات الجيوسياسية المتداخلة، ويزداد هذا التوجه صعوبة إذ لم تتم إدراج هذه الدبلوماسية ضمن التدبير السياسي العمومي للسياسة الخارجية الجزائرية التي تتكى على جملة مقومات وثوابت دستورية وقانونية شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقاً هاماً في تفسير السلوك السياسي الجزائري الدبلوماسي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإقليمي، الدبلوماسية الأمنية، التهديدات ذات الطابع العابر للحدود، الربيع العربي، التكامل الإقليمي.

Résumé :

En raison de la nature des nouveaux risques auxquels sont confrontés les pays à la suite du phénomène grandissant des menaces transnationales, l'Algérie est confrontée à de grands enjeux, puisqu'elle se situe dans une zone géopolitique importante et au carrefour de nombreuses voies internationales, La première voie est de la contrebande de drogues de l'Amérique latine aux pays d'Afrique vers l'Europe, en passant par les pays de sahel et d'Afrique du Nord et la deuxième voie est d'immigration clandestine vers l'Europe, Toutes ces réalités rendent difficile la compréhension de la diplomatie algérienne de sa sécurité dans l'espace régional, surtout que la politique étrangère algérienne s'appuie sur des éléments interdépendants et des valeurs formelles, constitutionnelles et juridiques.

Mots-clés: sécurité régionale, diplomatie de sécurité, menaces de nature transfrontalière, printemps arabe, intégration régionale.

مقدمة :

يصعب فهم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في فضاءها العام، من دون الإلمام بشبكة من المؤشرات الجيوسياسية المتداخلة، ويزداد هذا التوجه صعوبة إذ لم تتم إدراج هذه الدبلوماسية ضمن التدبير السياسي العمومي للسياسة الخارجية الجزائرية التي تتكئ على جملة مقومات وثوابت دستورية¹ وقانونية شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقا هاما في تفسير السلوك السياسي الجزائري الدبلوماسي.

ومما لاشك فيه أن منطقة الساحل والصحراء² هي ذات خصوصية جيوسياسية تجعل وبشكل متزايد من السياسة الخارجية الجزائرية مجالا لإعادة القراءة لاكتشاف محركات ووسائل هذا التحرك اتجاه منطقة وحدود تتجاوز 6343 كلم تمتد عبر الحدود الجزائرية شرقا وغربا وجنوبا.

ولعل أهم ملمح ينبغي التأكيد عليه هو أن هناك فواصل زمنية متقاطعة شكلت مجالا مهما لفهم السلوك الجزائري، كما أن هناك عقيدة أمنية وثوابت دستورية إجرائية تشكل على الدوام لوازم مهمة في علاقات الجزائر بالغير وترتكز على مفاهيم عدم التدخل في شؤون الغير وضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد أساسي مهم في فهم العلاقات الدبلوماسية الجزائرية.

بناء على ذلك، فإن الجزائر توجه اهتمامها بالدرجة الأولى إلى استقرارها سيما على إثر خوضها لحرب عويصة استنزافية ضد ما يسمى بالإرهاب منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، ومن جهة أخرى فهي توجه اهتماما خاصا للتحرك الإفريقي ذو البنى السياسية والاقتصادية الهشة والتي تشكل ما من شأنه نقل جميع أنواع الفشل السياسي والمؤسساتي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الداخلي للجزائر.

أولا : التحديات الأمنية الإقليمية

نظرا لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تواجه الدول نتيجة لاتساع ظاهرة التهديدات ذات الطابع العابر للحدود السياسية للدول، فإن الجزائر تواجه رهانات كبيرة في هذه المسألة، كون وقوعها في منطقة جيو-سياسية مهمة ونقطة تقاطع للعديد من الطرق الدولية، خاصة طريقين مهمين الأول هو طريق تهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية نحو دول غرب إفريقيا ومنها عبر دول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي نحو أوروبا مروراً بالجزائر، و الطريق الثاني الخاص بالهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

كل هذه الرهانات يضاف إليها مشاكل أخرى خاصة بالتهريب بمختلف أشكاله من وإلى الجزائر، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والأمني في دول الحزام الأمني للجزائر عبر كافة حدودها بدءا من المغرب مروراً بالساحل الإفريقي وصولاً إلى ليبيا وانتهاء عند تونس في الحدود الشرقية، وإن اختلفت طبيعة ومصدر التهديد من تقليدي إلى غير تقليدي ومن مباشر إلى غير مباشر ومن تناظري إلى غير تناظري، فإنها تجتمع كلها في أنها تهدد الأمن الوطني الجزائري بصفة مباشرة، وهو ما جعل كافة الحدود الجزائرية عبارة عن مناطق حمراء، وتشكل عملية صيانتها أعباء كبيرة على كاهل الخزينة العمومية تنعكس سلباً على مسار التنمية الوطنية، وقد انتهجت الجزائر استراتيجية شاملة في التعامل مع هذه التهديدات الأمنية.

ويمكن تقسيم هذه الرهانات الإقليمية إلى رهانات تقليدية مرتبطة بالمنظور الضيق للأمن كمسألة تسوية الحدود مع دول الجوار وترتبط بمسألة الحدود من جانب دفاعي، وتصور تقليدي لوظيفة هذه الحدود، وأخرى حديثة تندرج ضمن إطار المنظور المتعدد الأبعاد للأمن كمسألة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الفشل المؤسساتي والتهريب...، وترتبط بتصور جديد يجب إبرازه للوظائف الجديدة للحدود ووظيفتها ومدى قدرتها على الوقوف في وجه هذا النمط من التهديدات، أم أن هذه الحدود لم تعد تستطيع تأدية وظيفتها التي نشأت لأجلها مع معاهدة واست فاليا.

فبعد توتر شديد في العلاقات الجزائرية المغربية شرعت بلدان المغرب العربي في التقارب بينهما والذي دُشن بقمة العقيد لطفي (بلدة على الحدود المغربية) جمعت الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بالعاهل المغربي الحسن الثاني يوم 26 فيفري 1983. وبعد أقل من شهر ذلك وبالتحديد في 19 مارس 1983، وقعت الجزائر «معاهدة الإخاء والوفاء» مع تونس والتي انضمت إليها موريتانيا في 13 ديسمبر 1983. ورغم تأكيدهما أن هذه المعاهدة ركيزة لبناء المغرب العربي الكبير فإن المغرب وليبيا اعتبراهما حلفاً ضدهما ومحاولة جزائرية لعزلهما إقليمياً. وكرد فعل قررت طرابلس والرباط تشكيل حلف بينهما لمواجهة المعاهدة الجزائرية التونسية، فوقع الطرفان يوم 13 أوت 1984 اتفاقاً في وجدة (مدينة مغربية على الحدود مع الجزائر) أسستا بموجبه «اتحاد الدول العربي الأفريقي»³.

إستراتيجية المغرب من خلال هذا الحلف كانت مزدوجة الهدف: الرد على التحرك الجزائري ووقف الدعم الليبي للبوليساريو بتحييد طرابلس في هذه النزاع. أما ليبيا فكانت تسعى لئلا تُقصى من سياسة المحاور المغاربية وتضمن عدم تدخل المغرب في نزاعها مع تشاد (الرباط كانت هدفت طرابلس بدعم نجمينا إن لم تتوقف عن مساندتها للبوليساريو). والجزائر بدورها رأت في الاتفاق المغربي الليبي تحالفاً ضدها، ويبدو أنها كانت تتخوف من تقارب عسكري بين جاريها الغربي والشرقي مما قد يهدد أمنها القومي، خاصة أن المادة 12 من اتفاق وجدة المغربي الليبي تنص على أن أي عدوان على أحدهما هو عدوان على الآخر.

وكانت مشاركة الحسن الثاني في القمة العربية التي عقدت بالجزائر في جوان 1988 رمزاً قوياً للمصالحة الجزائرية المغربية لدرجة أن هذه المصالحة كادت تصرف الاهتمام والدعم عن الانتفاضة الفلسطينية. وهكذا بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المغربية، وتطرق قادة الدول المغربية الخمس في قمة زرالدة في جوان 1988 -وهي أول قمة مغربية في التاريخ بصفة رسمية- إلى مبدأ إنشاء اتحاد مغربي وتم الاتفاق على إنشاء خمس لجان، إلا أن أحداث أكتوبر 1988 تسببت في إرجاء القمة المغربية التي كانت مقررة خلال نفس العام⁴.

واجتمع قادة دول المغرب العربي الخمس في مراكش يوم 17 فيفري 1989 وأعلنوا إنشاء «اتحاد المغرب العربي»، وتميزت معاهدة مراكش المؤسسة لهذا الاتحاد بعمومية أهدافها إذ لم يُشر مثلاً في نصوص المادتين الثانية والثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد إلى وحدة جمركية أو اقتصادية، وإنما اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة.

هذا الطغيان في منطق السيادة والتواضع في الأهداف الاقتصادية يجعلان معاهدة اتحاد المغرب بعيدة عن مشروع تكامل إقليمي، إذ طغى العامل السياسي في إنشاء اتحاد المغرب العربي على الجانب الاقتصادي. والغريب أن الأدبيات المغربية المتخصصة تتحدث عن اتحاد المغرب العربي وضرورات تنشيطه وكأنه بنية إقليمية رفيعة المستوى في مجال التكامل.

بعد أكثر من ست سنوات على تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي بطلب من الرباط، تمكنت الدول الأعضاء من إعادة إحيائه بانعقاد اجتماع في الجزائر يومي 18 و19 مارس 2001 ضم وزراء خارجية دول الاتحاد باستثناء المغرب الذي أوفد إلى العاصمة الجزائرية وزير الدولة للخارجية والتعاون الطيب الفاسي الفهري بدلاً من وزير الخارجية محمد بن عيسى. وجدد الفهري رفض بلاده وضع ملف الصحراء الغربية جانباً والتفرغ لبناء المغرب العربي، حسب اقتراح قدمته الجزائر⁵. وقضية الصحراء الغربية لم تكن منذ إنشاء اتحاد المغرب العربي ضمن جدول الاجتماعات المغربية، إلا أنها ألفت بظلالها على هذا اللقاء رغم تأكيد الأطراف أن هذه القضية في يد الأمم المتحدة.

إذن، كان من المقرر أن تنظم قمم الاتحاد بصفة دورية كل سنة، لكن لم تعقد أي قمة منذ قمة تونس عام 1994. والحقيقة أن شلل الاتحاد بدأ قبل قرار المغرب تجميد مؤسساته، إذ رفضت ليبيا في يناير/كانون الثاني 1995 تسلم رئاسة الاتحاد احتجاجاً على تقييد الدول المغربية بالخطر الدولي المفروض عليها، فعادت رئاسته إلى الجزائر. وجاءت الأزمة المغربية الجزائرية في عام 1994/1995 لتشل مؤسسات هذا الكيان الإقليمي المحتضر أصلاً عندما جمد المغرب رسمياً عضويته احتجاجاً على ما اسماه بالسياسة الجزائرية المناوئة لمصالحه (الصحراء الغربية). وهذه الأزمة تظهر مدى هشاشة البنية الإقليمية المغربية، إذ رجعت

المنطقة إلى نقطة البداية وجو التوتر من جديد.

أما عن معوقات العمل المغربي المشترك التي حالت وتحول دون تحقيق التكامل الاقليمي بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط فنذكر أهمها:

1- غلبة الهاجس السياسي: الأزمة الجزائرية المغربية تعكس مدى ضعف الاتحاد المغربي وعجزه سياسياً واقتصادياً، وقضية الصحراء الغربية كانت موجودة قبل تشكيله لكن ذلك لم يجعلها عائقاً أمام عمل هذا الاتحاد. وهنا نتساءل عن قيمة الاتحاد المغربي والحاجة إليه أو الأسباب الداعية إلى تأسيسه⁶.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الهاجس الاقتصادي مازال يلعب دوراً هامشياً في تحديد العلاقات العربية العربية عموماً، في حين يبقى الهاجس الأمني عاملاً مستقلاً، مما جعل التمسك به من قبل مختلف أعضائه يبقى ضعيفاً رغم عولمة الاقتصاد وتعدد وتصلب عود التكتلات الاقتصادية الدولية⁷، فالتجمعات الإقليمية العربية جاءت للحفاظ على الأنظمة القائمة وليس للتعاون بين الدول، إذ يبدو الانخراط فيها يهدف أساساً إلى وقف الحملات الإعلامية وعدم استقبال معارضة النظام في البلد المجاور لا أكثر.

وهكذا تنفرد التجارب التكاملية العربية بثقل الخطاب وبؤس الواقع، إذ رغم تأكيد الدول الأعضاء على أن الاتحاد المغربي يبقى "خياراً إستراتيجياً" فإنها تتصرف على العكس من ذلك تماماً، فسلوكها السياسي لا يزال حبيس الرؤى القطرية الضيقة وتصورات السيادة التقليدية التي تجاوزها الزمن.

2- المعوقات المؤسسية: يتميز اتحاد المغرب العربي بتعدد معوقاته المؤسسية الناجمة عن الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء، إذ يبدو جلياً أن الريبة فيما بين الدول الأعضاء جعلتها تتوخى الحذر كما أن عقدة السيادة حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي. ولعل الدليل على هذه الريبة المتبادلة وعقدة السيادة وأيضاً غياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي تكمن في تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة السادسة).

كما أن أحكام معاهدة مراكش تشترط موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية وقع عليها، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغربي المشترك، فمن بين 37 اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على 29 وصادقت تونس على 27 وصادقت ليبيا على أقل من ذلك في حين لم يصادق المغرب إلا على خمس اتفاقيات فقط. وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات الخمس. ولذا تقترح دول مثل الجزائر تعديل هذه الآلية بطريقة تسمح بتنفيذ الاتفاقيات بمجرد تصديق غالبية الدول عليها. وقد درس الوزراء في اجتماعهم

في مارس 2001 في الجزائر اقترح تعديل المعاهدة المؤسسة واستبدال مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات بقاعدة الإجماع، ولكن هذه القضية أحييت إلى لجنة فنية للبحث فيها في انتظار انعقاد قمة مغربية.

3-معوقات تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية: تعد معوقات تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية أهم وأبرز معوقات العمل المغربي المشترك، إذ من غير الممكن بناء المغرب العربي بدون الجزائر أو بدون المغرب بحكم ثقلهما السياسي والاقتصادي فهما الفاعلان الأكثر نفوذاً في المنطقة. وعليه فمعوقات التطبيع الجزائري المغربي أصبحت عملياً معوقات العمل المغربي المشترك، وهذه المعوقات الثنائية ذات الثقل المتعدد الأطراف يمكن أن تلخص في النقاط التالية: الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي، والقضايا العالقة لإعادة فتح الحدود، ونزاع الصحراء الغربية.

وبلغ التوتر أوجه بين الجزائر والمغرب في صيف 1994 بسبب الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي إثر حادث اعتداء فندق "أطلس آسني" بمراكش (شارك فيه فرنسيون من أصول جزائرية ومغربية وأودى بحياة إسبانيين)، حينما أكدت الرباط تورط جزائريين في الحادث متهمة في الوقت نفسه الأمن الجزائري بالضلوع فيه (أثبتت التحقيقات المغربية والفرنسية فيما بعد عدم تورط الأمن الجزائري في العملية). فبادر المغرب في 26 أوت 1994 إلى فرض التأشيرات ليس فقط على الرعايا الجزائريين بل على كل الأجانب من أصل جزائري، وهو ما تم اعتباره سابقة تاريخية لأنه ينطوي على تصور عرقي، وكان رد فعل الجزائر سريعاً حيث طبقت مبدأ المعاملة بالمثل فاضطرت التأشيرات على رعايا المغرب، لكنها لم تطبق هذا الإجراء على الأجانب من أصل مغربي، كما أغلقت يوم 27 أوت 1994 حدودها البرية مع المغرب.

وحاولت السلطات المغربية مراراً إقناع الجزائر بإعادة فتح الحدود لكن دون جدوى، لأن هذه الأخيرة تتمسك بضرورة بحث محاربة التهريب ودخول المخدرات والأسلحة إلى التراب الجزائري وكذا عبور الجماعات المسلحة الحدود إلى الجزائر. وفشلت في ذلك أيضاً محاولات الوساطة المصرية والأردنية والسعودية والفرنسية، وتزايدت الزيارات المتبادلة بين وزيري داخلية البلدين لم يمكن الجارين بعد من تجاوز العقبات وإعادة فتح حدودهما.

يبدو أن تطبيع العلاقات بين البلدين غير وارد على المدى القصير، فالمغرب يشترط تسوية قضية الصحراء الغربية في مصلحته للشروع في تعاون وطيء وإعطاء دفع جديد لاتحاد المغرب العربي، معتبراً أن الصحراء الغربية "قضية وطنية" لا يمكن أن تُوضع جانباً وأن تترك لتسوية في إطار الأمم المتحدة، بل يجب أن تسوى بين المغرب والجزائر، إذ يعتبر العاهل المغربي محمد السادس أن النزاع القائم في الصحراء الغربية هو بين المغرب والجزائر التي أنشأت البوليساريو على حد قوله⁸.

أما الجزائر فتعارض هذه النظرة وتحبذ تسوية الملفات واحداً واحداً دون ارتباط بينها حتى يتسنى التقدم في القضايا التي تتقارب فيها وجهات نظر الطرفين، وترى أن نزاع الصحراء الغربية يجب أن يُفض بين الطرفين المعنيين: المغرب والبوليساريو في إطار تسوية سياسية طبقاً لقرارات الأمم المتحدة. كما تشترط على المغرب اتخاذ الإجراءات اللازمة حتى لا يكون "قاعدة خلفية للجماعات الإسلامية المسلحة"، ويحظى هذا الملف الأخير بعناية خاصة من قبل الجزائر.

4-المعوقات المنهجية: في كل تجربة عربية للعمل المشترك توضع القواسم المشتركة من وحدة التاريخ والمصير والدين واللغة والثقافة والتواصل الجغرافي في ديباجة كل معاهدة، ولم يسلم النص التأسيسي أيديولوجيا المغربي العربي من هذا التقليد العربي. ويعتبر هذا مدخلاً أيديولوجياً لقضايا التكامل والاندماج التي تبني أساساً على جدوى المشروع. وافترق العرب عموماً إلى دراسات علمية حقيقية حول جدوى مشاريعهم التكاملية، فجاءت كل التجمعات الإقليمية العربية (الحالية والمنهارة) نتيجة قرارات سياسية إرادية للأنظمة الحاكمة. وهكذا غلب التسرع والحماس على التريث والتحضير الجيد والجدي لمثل هذه الكيانات الإقليمية⁹.

وأزمة التكامل العربي أنه اختزل في قرارات ومراسيم سياسية هي نفسها عرضة أهواء الحكام وبورصة التوترات العربية العربية في حين أن التكامل هو أصلاً سيرورة اقتصادية واجتماعية معقدة وطويلة الأمد، فأوروبا تعمل منذ زهاء نصف قرن من الزمن لكنها لم تتوصل بعد إلى مستوى من الاتفاق السياسي بين أعضائها يسمح بتبني سياسة خارجية موحدة، ولكن في المنطقة العربية تبدأ المشروعات بالسياسة والقواسم المشتركة فكانت الكارثة، فكل مشروع تكاملي يبني على السياسة ينهار بمجرد نشوب خلاف سياسي كما هو شأن اتحاد المغرب العربي، وأما القواسم المشتركة فقد حملت ما لا طاقة لها فيما أهملت العوامل المادية والموضوعية.

6-الخلل البنيوي للاقتصاديات المغربية: برغم التقارب الاقتصادي الكبير بين دول المغرب العربي بعد تبني الجزائر لاقتصاد السوق وتحرير ليبيا لاقتصادها تدريجياً، فإن هذا الخلل حال دون التعاون السليم بين الدول الأعضاء كما زاد من حدة سلوكها الأناني والوطني الضيق، حيث يسعى كل طرف للحصول على مزيد من المساعدات الأجنبية الأوروبية أساساً ولو كان هذا التهافت مضرراً بالتعاون الإقليمي، وكان يقال أن سبب الاختلافات هو السياسات الاقتصادية المختلفة، حيث تبنت تونس والمغرب الانفتاح الاقتصادي، بينما كان الاقتصاد موجهاً في الجزائر وليبيا، ولكن اتضح مع مرور الوقت أن تبني الدول المغربية اقتصاد السوق بدرجات متفاوتة لم يساهم في تحريك عملية الاندماج الإقليمي. وهذا لا يعني أن المدخل الاقتصادي لا يصلح لشرح أسباب تعثر التجربة المغربية ذلك أن الخلل البنيوي لاقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي يشكل بدون شك عائقاً كبيراً أمام التكامل الإقليمي. ودون محاولة التقليل من شأن المعوقات التي نعتبرها أساسية، يجب ألا نحملها ما لا تستطيع وأن ننظر إلى الأمور من الزاوية الاقتصادية أيضاً. ذلك أن الطبيعة الاقتصادية المغربية تجعل من الصعب على الأقل

في الظرف الراهن بناء مشروع تكامل حقيقي¹⁰.

فاقتصاديات الدول المغربية تتميز بفقر تنوعها حيث تعتمد أساساً على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% من الصادرات؛ المحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن (الفوسفات أساساً) والنسيج (فيما يخص المنتجات الصناعية) بالنسبة للمغرب. كما أنها اقتصادية تبادلية بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جداً (التجارة تمثل 87% من الناتج الداخلي لموريتانيا) وهذا يجعلها تحت رحمة الضغوط الأجنبية، أما فقر التنوع الاقتصادي فيجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

وبحكم تخلفها فإن واردات هذه الدول هي أساساً مواد مصنعة مما يزيد صعوبة تطوير المبادلات بين هذه الاقتصاديات الموجهة أساساً نحو العالم المصنع، لكن القيادات السياسية لم تتخذ أي إجراء في سبيل دعم وتطوير التجارة البينية خاصة وأن إمكانيات التكامل موجودة في بعض المجالات مثل القطاع الزراعي الذي قد يساهم في تقليص التبعية الغذائية لبعض الدول، وللإشارة فإن كل الدول العربية تستورد أكثر مما تصدر من المواد الغذائية ما عدا تونس والمغرب وموريتانيا.

ثانيا : تقييم تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع أمنها الإقليمي

تطرح العلاقات الأمنية للجزائر بجوارها الإقليمي عدة دوائر اهتمام ففي البداية نشير إلى أن اللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عُقدت بالجزائر تجاوزت الـ 60 لقاءً في سنة 2012 وما يقاربها في سنة 2013؛ وقد تعززت "العلاقات الأمنية الجزائرية-الليبية" لتجاوز عُدّة الماضي التي سبق وواكبت بداية الحراك السياسي ضد القذافي؛ إذ سُجِّل تبادل الزيارات على مستويات عليا بين القيادتين.

وستحافظ الجزائر على علاقتها الاستراتيجية بتونس وليبيا في شقها الأمني في ظل عقد اتفاقيات استراتيجية ترتبط بتبادل المعلومات الأمنية، والتعاون الاستخباراتي، وتبادل خبرات التدريب في ظل مطالبة ليبيا وتونس بالاستفادة من الخبرات الجزائرية الاحترافية.

لكن المشكل الأعقد بعد الإضافة إلى هشاشة الدولة "المالية" وإعادة بنائها يكمن في موريتانيا التي تُظهر جميع المؤشرات كونها ستصبح في المستقبل الحاضنة الاستراتيجية لجميع عوامل الفشل المؤسساتي الجوّاري والتهديد العنفي، وهي للأسف الشديد "غائبة" أو "مغيّبة" في التخطيط الاستراتيجي للمقاربات الأمنية الإقليمية والدولية في اللحظة الراهنّة. كما ستظل العلاقات الجزائرية-المغربية تراوح مكانها "تطبعها أحياناً مواسم سياسية دافئة"، وتعاون أمني تحتمه الضرورات الاستراتيجية المرتبطة بالجوار الإقليمي؛ وذلك في ظل غلق الحدود وعدم تحريك قضية الصحراء الغربية، في أجواء تطبعها لغة المصالح الدولية، وخطاب تبادل

المصالح "المغاربي-الأوروبي"، والمحاولة البراغمية الأوروبية المقيمة التي تعزز حالة السكون "الستاتيكو" في العلاقات المغاربية-المغاربية.

وعلى المستوى الإفريقي بشكل عام ستبقى الجزائر حجر الارتكاز، باعتبارها تحاول إدارة "صناعة الاستقرار" في العمق الإفريقي الذي يميزه "ساحل الأزمات"، وستكون صناعة الاستقرار في حالات كثيرة لصالح الانشغال بالقضايا الأمنية المحلية على حساب "المقاربة الاقتصادية والتنموية".

1- إحياء الدور الريادي للجزائر وصيانة المكتسبات الدبلوماسية

من منظور تاريخي، ولدى ترؤسها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974، عملت الجزائر على كسب اعتراف أممي بمنظمة التحرير الفلسطينية، في حين تم في 15 نوفمبر 1988 الإعلان في الجزائر عن قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس.

وخلال احتضان مدينة لاهور بباكستان، القمة الثانية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في فيفري 1974، أكد الرئيس الراحل هواري بومدين على ضرورة التضامن مع الشرق الأوسط، لاسيما القضية الفلسطينية، مؤكدا على حتمية تطبيق القرارات المتخذة خلال هذه القمة، في الوقت الذي يجدر فيه التذكير، بأن الجزائر قد عملت على تعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء في المنظمة.

ولم يقتصر دور الجزائر على المستوى السياسي، بل شمل أيضا الجانب الاقتصادي، حيث احتضنت قمة الأوبيك في مارس 1975، وأكدت خلالها على سيادة الدول على ثرواتها، مع الدعوة لعقلنة سياسات المحروقات، ومواجهة جشع الشركات العالمية الكبرى اللاهثة وراء الذهب الأسود بثمن بخس، كما مهدت القمة لإنشاء صندوق التنمية الدولية كدعم للدول الأقل نموا، لتبين الدبلوماسية الجزائرية بذلك تلك العلاقة الوطيدة بين السياسة والاقتصاد.

وفي سياق إحداث نقلة نوعية لنهج الحركة، احتضنت الجزائر القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز في سبتمبر 1973، حيث لم يعد الصوت السياسي اللامحاز كافيا للتموقع بين قطبية ثنائية، بل أن التوجه الاقتصادي أصبح هو الآخر البعد الآخر لمفهوم عدم الانحياز.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة، إلى أن عبارة النظام الاقتصادي الدولي الجديد دخلت القاموس السياسي عبر بوابة حركة عدم الانحياز منذ مؤتمرها بالجزائر عام 1973.

كما عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة السادسة الاستثنائية في أبريل 1974 بعد دعوة الجزائر لذلك، بهدف مناقشة المشاكل الاقتصادية للدول النامية، لتصدر الجمعية العامة سنة 1974 قراراتين، الأول يتضمن إعلانا لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، والثاني

وضع برنامج هذا النظام، وهو ما يثبت دعم الجزائر الدائم لقضايا الدول النامية

فضلا عن ذلك، لعبت الجزائر دورا بارزا في تسوية النزاعات من خلال الوساطات التي قامت بها كما هو الشأن لمسألة تحرير الرهائن الأمريكيين في إيران سنة 1982، وإيجاد حل للنزاع بين العراق وإيران سنة 1975، واتفاق السلام بين اثيوبيا واريتريا في سنة 2000، ورغم الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء وغياب دورها على الساحة الدولية، إلا أنها سرعان ما استعادت مكانتها بعد انتخاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999، ونذكر في هذا الصدد، المؤتمر رفيع المستوى حول الأمن والتنمية والشراكة بين دول الميدان والشركاء من خارج المنطقة الذي احتضنته الجزائر في سبتمبر 2011 بالجزائر العاصمة، وشارك فيه كل من الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، فضلا عن وفدين رفيعي المستوى يمثلان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقد أكدت الجزائر على العلاقة الوثيقة بين التنمية والأمن في المنطقة، مبرزة الحاجة إلى إيجاد مقاربة إقليمية لمكافحة التطرف¹¹.

كما شاركت الجزائر في أغلب قمم مجموعة الثمانية منذ 1999، حيث كثيرا ما كانت تغتنم الفرصة لطرح قضايا إفريقية على طاولة النقاش مع الدول المتقدمة، إلى جانب قمم مجموعة الخمسة عشر كترؤسها إحداها سنة 2004، وأخرى بها فانا بكوبا سنة 2006، كما حضرت قمة طهران بإيران سنة 2010، وكثيرا ما كانت تؤكد على ضرورة تعزيز تعاون جنوب - جنوب، وفي سبتمبر 2012، استلمت الجزائر رئاسة مجموعة (77 + الصين) من قبل الأرجنتين، حيث عملت على تقوية التعاون والثقة بين الأعضاء، مع جعل الشراكة والحوار كآليتين لمواجهة مختلف التحديات، دفع الحوار جنوب - جنوب، تفعيل تنمية حقيقية في الدول النامية والدعوة إلى الانسجام في العمل دوليا.

وشكلت التحديات العالمية كالبينة، التنمية المستدامة والتسلح من أبرز اهتمامات الجزائر، فكانت من بين الدول السباقة إلى التوقيع على الاتفاقية الإطارية المتعلقة بالتغير المناخي في مؤتمر ريودي جانيرو سنة 1992 وكذا مشاركتها في مؤتمر الأطراف بالدوحة في ديسمبر 2012، لمناقشة قضايا المناخ، إضافة إلى تأكيدها على ضرورة تفعيل التنمية المستدامة. كما عملت الجزائر على الحد من انتشار الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، لإدراكها بأن استقرار هذه المنطقة وأقاليم أخرى مرهون بعقلنة استخدام الأسلحة لتكون بذلك الجزائر من الدول التي تسعى دائما إلى تقديم حلول واقعية للمشاكل التي تواجه الإنسانية كمحاربة الإرهاب وعدم التدخل في الشأن الداخلي من جهة أخرى.

وفي إطار مجابهة التحديات الأمنية الدولية على مستوى النشاط الدبلوماسي خلال السنوات الأخيرة، فقد ركزت الجزائر جهودها على الدعوة إلى ضمان تنسيق أكبر بين المجموعة الدولية في محاربة الإرهاب وضمان الأمن، لا سيما في ظل التحولات التي عرفتها المنطقة

العربية أو ما اصطلح على تسميته بـ"الربيع العربي"، إلى جانب إفرزاتها التي أدخلت العالم في حسابات لا متناهية، ورغم أن فكرة الدعوة إلى التجند الدولي من أجل التصدي للإرهاب ليست وليدة اليوم، باعتبار أن الجزائر كانت السباقة إلى مطالبة المجتمع الدولي بتنسيق الجهود والتحسيس بخطورتها، إلا أن مسألة الإرهاب والبحث عن سبل مكافحتها أخذت حيزا من نشاط الدبلوماسية الجزائرية، من خلال احتضان الجزائر لاجتماعات عالية المستوى، كما هو الشأن للندوة الدولية الأولى حول الشراكة والأمن والتنمية التي انعقدت يومي 7 و8 سبتمبر الفارط، والتي جمعت بلدان الميدان والشركاء من خارج الإقليم، الذين زادت مخاوفهم من تنامي الظاهرة، لا سيما وأن منطقة الساحل تشكل مرتعا خصبا لاختطاف الرعايا الأوروبيين ومطالبة الإرهابيين بالفدية مقابل الإفراج عنهم، ولم تنحصر أهداف الندوة في التحسيس بخطورة ظاهرة الإرهاب، بل تعدت إلى الدعوة إلى إعطاء دفعة جديدة وقوية للتعاون بين دول الساحل والصحراء الإفريقية، ليس في مسائل مكافحة الإرهاب فحسب، بل أيضا بخصوص الجريمة المنظمة والفقر، وإنعاش الأمن والاستقرار في المنطقة، لا سيما أمام الأزمة الليبية التي خلقت وضعا جديدا في المنطقة، مع التداول المكثف للأسلحة وعودة الرعايا الأجانب إلى بلدانهم، مما يشكل تحديات جديدة لهذه الدول، وكل ذلك، تم في سياق تأكيد رفض الجزائر للتدخل الأجنبي، لما لذلك من تداعيات خطيرة على المنطقة، حيث التزمت بهذا الموقف طبقا لمبادئ سياستها الخارجية التي دعت من خلالها إلى ضرورة وقف إراقة الدماء والعنف وإيجاد حلول توافقية بين أبناء الشعب الليبي من أجل الوصول إلى المصالحة الوطنية المنشودة، وغير بعيد عن الوضع العربي، فقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية في المدة الأخيرة دورا ملحوظا فيما يتعلق بالأزمة السورية، حيث أن الجزائر أدت ما عليها في الدفاع عن حق الشعب السوري في الحرية، وكذا في عدم التدخل في شؤونه الداخلية وحقه في إيجاد حل سلمي مقبول للأزمة التي يتخبط فيها، وهذا باعتراف العديد من الأطراف، وقد فضلت الجزائر دائما الحل العربي للأزمة السورية ودفعت كثيرا في هذا الاتجاه، رغم مواقف بعض الدول العربية التي كانت تفضل تدويل الملف السوري.

كما أن أبرز ما ميز الفترة الأخيرة، هو التطورات الخطيرة التي شهدتها مشارف الحدود الجنوبية للبلاد بسبب الأزمة في شمال مالي وذلك في أعقد قضية عرفتها المنطقة، بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محالة على كافة مناطق الساحل، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وتفادي التدخل العسكري التي ستكون نتائجه وخيمة على المديين القريب والبعيد بشهادة جميع الخبراء والمحللين.

وإذ حرصت على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة، في الوقت الذي يحظى فيه بإجماع من قبل بعض الدول الإفريقية والقوى الكبرى، فإن الدبلوماسية الجزائرية لم تفقد الأمل من أجل التوصل إلى إيجاد تسوية سلمية رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة

تجيز التدخل العسكري بشروط ويأتي ذلك في الوقت الذي عاشت فيه الدبلوماسية الجزائرية أصعب الظروف بعد الترويج لأخبار عن مقتل الدبلوماسي الجزائري طاهرتواتي من قبل حركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا، وهي الأخبار التي لم تثبتها أو تنفيها وزارة الخارجية، بسبب عدم وجود الأدلة الكافية، ورغم هذه التطورات، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية لم تدخر جهدا في الدعوة إلى تكثيف الجهود ودعوة دول الساحل والشريحة لها من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب، من خلال التذكير والتحسيس بأهمية تجريم دفع الفدية بعد خوضها لمعركة دبلوماسية تكلفت بموافقة أممية ودعم من قبل مجموعة الثمانية مؤخرا، على اعتبار أن الأموال المتأتية من الفدية تشكل أحد أبرز مصادر تمويل الجماعات الإرهابية سواء في الساحل الإفريقي أو في الصومال أو أي منطقة تشهد نشاطا للجماعات الإرهابية.

كما استطاعت الجزائر من خلال الاتحاد الإفريقي، تقديم مشروع قانون نموذجي إفريقي لمكافحة الإرهاب، مما يعني أن هناك إمكانية لطرح المبادرة على المستوى العربي والبحث عن صيغة للتوصل إلى توحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والعبارة للحدود، بما يمكن الأجهزة الأمنية العربية من تكثيف الجهود لمحاصرة الإرهاب، يأتي ذلك في الوقت الذي أثبتت فيه الجزائر تحكّمها في محاربة الإرهاب، والدليل على ذلك تحرير عدد كبير من الرهائن عقب الاعتداء على المنشأة الغازية بتيقنتورين باليزي، إقرارا بفعالية المقاربة الأمنية والسياسية للجزائر.

ويمكن القول إنه تم الإقرار بالمقاربة الأمنية والسياسية التي تتبناها الجزائر على المستويات الإقليمية والجهوية والعالمية، التي تركز على الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعلى التنسيق الأمني والمساعدة التقنية (التكوين والسلاح الضروري لمكافحة الإرهاب)، وكان لهذا الإقرار أن تخلت الإدارة الأمريكية عن تنصيب القاعدة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، لتتحول بعدها مباشرة الجزائر العاصمة، إلى قبلة للقادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين والبريطانيين، الذين اعترفوا بالدور الريادي للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما أكدّه القائد السابق لأفريكوم الجنرال، وليام وورلد في زيارته للجزائر حيث اعترف بالدور الحاسم للجزائر في إرساء الأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

كما أن العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الجزائر وأمريكا شهدت تطورا، عكسته زيارة وزير الخارجية السيد مراد مدلسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية¹²، السيد عبد القادر مساهل الذي ترأس أشغال الدورة العادية الأولى للحوار الاستراتيجي بين الجزائر والولايات المتحدة بواشنطن، رفقة نائب كاتبة الدولة الأمريكية المكلفة بالشؤون السياسية ويندي شيرمان، وذلك في انتظار أن يعقد الاجتماع القادم بالجزائر سنة 2013، ويعد هذا الحوار الاستراتيجي تنويعا لإرادة مشتركة لدى الطرفين الأمريكي والجزائري بالنظر لكثافة العلاقات التي كانت تستدعي التنظيم والتأطير ومزيدا من

التوضيح، إذ من شأن هذا الإطار الجديد إضفاء دفع جديد للعلاقات الجزائرية الأمريكية، ومن ثم التمكين من المضي إلى أبعد من الشراكة في مجال المحروقات لتوسيع مجال التعاون إلى كل الميادين لا سيما الصحة والسكن والصناعة والفلاحة والري والثقافة والتعليم. كما تعززت العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجزائر وفرنسا، لا سيما من خلال العديد من الزيارات رفيعة المستوى بين البلدين لا سيما زيارة الدولة الأخيرة التي قام بها الرئيس فرانسوا هولاند إلى الجزائر بدعوة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

وعلى مستوى التعاون الإفريقي، شهدت الساحة الدبلوماسية الجزائرية، انتعاشا ملحوظا من خلال احتضانها مؤخرا لاجتماع مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، والذي خصص موضوعه للمصالحة الوطنية، باعتبارها الحل الأمثل للنزاعات، وتم في هذا السياق الإشادة بتجربة الجزائر. كما أن أبرز حدث للدبلوماسية الجزائرية، يكمن في تدشين المقر الجديد لوزارة الخارجية، التي تعد أكبر وزارة منذ الاستقلال وذلك عرفانا للدور الذي قامت به، سواء خلال الثورة التحريرية بإعلاء صوت القضية الوطنية عبر المنابر الدولية أو بعد الاستقلال.

2- تأثيرات القوى الخارجية على الدور الإقليمي الجزائري في محيطها الجوّاري

مما لا شك فيه أن صنع السياسة الخارجية لأية دولة تتداخل فيها مجموعة من العوامل منها داخلية وأخرى خارجية، إضافة إلى الطبيعة السيكلوجية لصانع القرار، وهذا أمر طبيعي نجده في كافة الأنظمة الديمقراطية على اختلافها.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في محيطها الإقليمي لضمان بيئة سياسية وأمنية منتجة، إلا أن خرق بعض الدول للمبادئ التي تم إقرارها أمميا كتجريم دفع الفدية للمختطفين، وكذا تغلغل إسرائيل في منطقة الساحل تعد من بين أكبر التحديات التي تواجه الجزائر.

أ) استمرار دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية

لقد عملت الجزائر وكذا الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة على تحسيس المجتمع الدولي حول محاربة دفع الفدية التي تطلبها الجماعات الإرهابية مقابل إطلاق سراح الرهائن، وفي إطار هذه المكافحة دعت الجزائر إلى تجريم دفع الفدية قصد استكمال الجهاز القانوني الدولي ضد هذه الظاهرة.

وبالموازاة مع ذلك افضت جهود الجزائر ضمن المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب إلى المصادقة على مذكرة الجزائر التي تتضمن الممارسات الحسنة في مجال الوقاية ضد عمليات الاختطاف مقابل الفدية، وكان وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة قد صرح في حديث

صحفي أن الجزائر تعتزم مواصلة جهودها بالتنسيق مع شركائها من أجل مباشرة مفاوضات جديدة بمنظمة الأمم المتحدة حول المصادقة على أدوات آليات تسمح بالذهاب الى أبعد مما تم اكتسابه في لائحة مجلس الأمن رقم 1904.

وأشار السيد لعمامرة الذي اعتبر أن الفدية لا تشكل سوى جزء من اشكالية تمويل الارهاب إلى أن ارتباط الارهاب بتهريب المخدرات والاشكال الأخرى للجريمة المنظمة العابرة للحدود يدربدون شك مصادر مالية أكبر، وأكد في السياق ذاته أنه من المهم أن يتبنى التعاون الدولي في مجال مكافحة الارهاب "تصورا شاملا" لإشكالية التمويل.

وبالتالي فإن الفدية لا يجب أن ينظر إليها على أنها مجرد مبالغ مالية تقدم لجهات معينة مقابل إطلاق سراح مواطني دولة معينة، بل على أنها أكبر مصدر للمال الذي هو شريان حياة المجموعات الإرهابية وضامن استمرار نشاطها، دفع الفدية يشجع على خلق مجموعات إجرامية أخرى، فكل من يريد الحصول على المال السهل من الدول الكبرى سيلجأ مستقبلا إلى اختطاف أحد مواطني هذه الدول ثم مقايضته بالعملية الصعبة¹³.

الجزائر، المدركة جدا للأخطار التدخل الأجنبي والمالكة لتجربة كبيرة في محاربة الإرهاب، كثيرا ما نهت للأخطار التي تنتج عن دفع الفدية. تجفيف منابع تمويل المجموعات الإرهابية، لا بد أن يمر عبر احترام محتوى قرارات ولوائح الأمم المتحدة التي تجرم دفع الفدية. مع ذلك، تستمر بعض الدول الأوروبية في دفع الفدية. إنها المفارقة التي تجعلنا نفسر موقف هذه الدول برغبتها في استمرار المجموعات الإرهابية في نشاطها بمنطقة الساحل لأن ذلك يمنحها في المستقبل القريب "شرعية" التدخل العسكري لحماية ما تقول أنها مصالحها الحيوية.

رغم هذه المفارقات الثلاث، التي تشجع على تنامي النشاط الإرهابي في منطقة الساحل، فإن المؤكد أن الإرهاب ليس بقدر إفريقيا وأن القضاء عليه، خاصة في هذه المنطقة الصحراوية ذات المناخ الصعب، جد ممكن وفي وقت قصير وبإمكانيات ووسائل هي جد متوفرة إن صدقت الإرادة السياسية لدى الحكومات الإفريقية وكانت لها الشجاعة في رفض التدخل العسكري الأجنبي وعدم السماح لرجال المخابرات الغربية بالنشاط على أراضيها في كل ما يتعلق بالاتصال بالمجموعات الإرهابية، والعمل، وهذا هو الأساس، على خلق قوة عسكرية إفريقية ذات قيادة موحدة تسند لها مهمة البحث عن المجموعات الإرهابية في كل منطقة الساحل والقضاء عليها، هذا هو الحل الوحيد والأوحد لتجنيب دول المنطقة الكارثة الحقيقية التي تريد الدول الكبرى دفعها إليها من خلال التدخل العسكري الغربي. ولقد أصبح من اليقين الذي لا شك فيه أن الأفارقة هم وحدهم من يستطيعون حل مشاكل إفريقيا، أما الجيوش الغربية فهي لا تتدخل لإعادة الأمن والاستقرار بل لزعة الأمن الافريقي.

(ب) التدخل العسكري في دول المحيط وإقامة القواعد العسكرية

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطوّر رئيسيين في الاستراتيجية الأميركية في البحر الأبيض المتوسط: تمثل الأول في انخراط الولايات المتحدة في عملية المراقبة الدائمة للمرات البحرية الحيوية، خاصة من خلال ما يعرف بعملية "أكتيف أنديفور"¹⁴، وتمثل الثاني في تعزيز القدرة الاستطلاعية والهجومية الأميركية في المنطقة. وقد تم ذلك من خلال مسارين: بناء علاقات عسكرية جديدة مع دول شمال شرق المتوسط، التي انضمت ثلاث منها إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهي ألبانيا وكرواتيا وسلوفينيا. وعقد اتفاقات خاصة بتشديد قواعد عسكرية متقدمة في دول واقعة على تخوم المتوسط، وتحديداً في بلغاريا ورومانيا، وعلى صعيد عملية "أكتيف أنديفور"، التي يقودها الناتو، اتخذت هذه العملية في البدء طابعاً مدنياً، حيث أعلن بأنها تهدف لحماية الممرات التجارية في البحر الأبيض المتوسط، الذي تمر عبره نحو 30% من حركة الملاحة البحرية الدولية، ونحو 65% من النفط والغاز المستهلك في غرب أوروبا¹⁵.

وقد شملت عملية "أكتيف أنديفور" الحوضين الرئيسيين للمتوسط، الشرقي والغربي. وكذلك البحار الإقليمية المتصلة به. وهي ليجوريا وتيرانا والأدرياتيك وإيجة. وبدأت عملية "أكتيف أنديفور" في العام 2003 بحراسة 300 باخرة تعبر يومياً مضيق جبل طارق. وفي وقت لاحق من العام ذاته، وافق الحلف على إجراءات خاصة تسمح للقوات المسلحة باعتلاء البواخر المختلفة، بما في ذلك المدنية منها. وفي العام 2004 وسّع الحلف من تفويض العملية، فبسط سيطرته على كامل البحر الأبيض المتوسط، وزاد من جهوده لجمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية حول حركة الملاحة الإقليمية¹⁶.

واليوم، يطالب بعض خبراء الحلف بنشر ما يُعرف بمجموعات المساعدة الأمنية، المصممة خصيصاً لدعم دولة (أو عدة دول)، بحيث يتضمن ذلك تعزيز الدوريات البحرية والجوية، وتفعيل شبكات الاتصالات وتقديم المساعدة إلى جهود مواجهة الكوارث عبر آليات خطط الطوارئ.

على مستوى الشق الثاني من تعزيز الحضور العسكري الأمريكي في منطقة المتوسط، يُمكن أن نلاحظ أن تطوراً هاماً قد حدث في روابط الولايات المتحدة مع كل من الجبل الأسود وسلوفينيا وألبانيا وكرواتيا. وحيث أصبحت الدول الثلاث الأخيرة أعضاء في الناتو. ومثلت ألبانيا بموقعها الجيوسياسي الفائق الأهمية مكسباً إستراتيجياً كبيراً للحلف¹⁷.

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن الأهم في حسابات الأمن القومي الأمريكي هو ما جرى على تخوم المتوسط، حيث نجحت الولايات المتحدة في توقيع اتفاقيتين دفاعيتين مع كل من رومانيا وبلغاريا، في العامين 2005 و2006 على التوالي. وقد سمحت الاتفاقية المبرمة مع صوفيا بانتشار 2500 جندي أمريكي لمدة عشرة أعوام، يزداد عددهم إلى خمسة آلاف بعد مضي شهر

على توقيع الاتفاقية. كما تضمنت الاتفاقية الموافقة على إنشاء ثلاث قواعد عسكرية أميركية في الأراضي البلغارية.

ومن ناحيتها، قدمت الاتفاقية الموقعة مع بوخارست تسهيلات عسكرية مختلفة للولايات المتحدة، وسمحت بنشر قوة أميركية قوامها 1500 جندي في قاعدة "ميخائيل كوغانيتشيانو" على البحر الأسود، واستخدام المطار العسكري قرب ميناء كونستنزا، وقاعدة "باباداغ"، ومركزي التدريب "تشينكو" و"سماردان" في دلتا الدانوب¹⁸.

وتعطي هذه الاتفاقية القوات الأميركية حق مهاجمة أي بلد انطلاقاً من الأراضي الرومانية، دون استئذان السلطات الحاكمة، كما لا تلزم الجانب الأميركي بإحاطة بوخارست علماً بماهية الأسلحة وحجم القوات التي يضعها البنتاغون في القواعد المزمع استخدامها داخل البلاد، ولا تخضع المعدات العسكرية فيها لرقابة السلطات الرومانية.

والأهم في كل ذلك، أن قاعدة للصواريخ الاعتراضية ستقام في رومانيا (إضافة لقاعدة أخرى في بولندا) بحلول العام 2018، في إطار الدرع الصاروخي الأميركي الأطلسي المشترك، الذي يتضمن أيضاً نشر رادار في تركيا، ومرافئ في إسبانيا، لمدمرات مزودة بأنظمة (AEGIS) لمعالجة النيران، وصواريخ اعتراضية قياسية من طراز «أس أم 3» (SM-3)¹⁹.

وكانت الولايات المتحدة قد أبرمت في العام 1953 اتفاقية عسكرية واقتصادية مع إسبانيا لمدة عشرة أعوام، حصلت بموجبها على حق إنشاء قواعد عسكرية، اعتبرت الأهم من نوعها على صعيد منطقة البحر الأبيض المتوسط عامة، وقد تم تجديد هذه الاتفاقية لفترات أقصر منذ ذلك الحين.

وإضافة للقواعد ونقاط الارتكاز الثابتة، تحتفظ الولايات المتحدة، على مدار العام، بعدد من السفن الحربية في حوضي المتوسط الشرقي والغربي. تنهض هذه السفن بمهام لوجستية واستطلاعية متقدمة. وتكمن فلسفتها الدفاعية الأساسية في كونها أداة توازن وردع في معادلة القوة المتوسطة. وعلى سبيل المثال، تستطيع سفينة مزودة بأنظمة (AEGIS) وصواريخ «أس أم 3» (SM-3) الاعتراضية، تتمركز في شرق البحر الأبيض المتوسط، أن تتعامل مع ظروف حرب صاروخية ضمن رقعة تغطي جنوب تركيا ولبنان وإسرائيل وشمال مصر.

وتُعد تلك الصواريخ المطوّرة ذات معدلات تسارع عالية، لديها ارتفاع اعتراض يفوق 1000 كيلومتر. وقد اختُبرت هذه الصواريخ بنجاح، كسلاح مضاد للأقمار الصناعية. وهذا يعني أن لديها القدرة على مواجهة الصواريخ الباليستية، بما فيها تلك العابرة للقارات (ICBMs). وكذلك الصواريخ الجوالة، التي تُطلق من الغواصات. وعلى الرغم من ذلك، فإن المشكلة التقنية التي لا تزال قائمة تكمن في أن السفينة الواحدة لا تحمل أكثر من 24 من صواريخ «أس

أم 3» (SM-3)، تقدر تكلفتها بعشرة ملايين دولار.

وتزود السفن الحربية الأميركية إجمالاً بأنظمة دفاع جوي للمدين القريب والمتوسط. والسفن الكبرى منها مزودة بثلاثة مستويات من أنظمة الدفاع الجوي، إذا أضفنا الدفاع للمدى البعيد.

وفي إطار مقاربتها المتوسطية ذاتها، بحثت الولايات المتحدة مع إسرائيل، قبل بضعة أعوام، في إمكانية وضع سفن مزودة بصواريخ «أس أم 3» (SM-3) قبالة السواحل الإسرائيلية، بيد أن الإسرائيليين رفضوا هذا الخيار، خشية تقييد قراراتهم العسكرية. واكتفوا بالعرض الخاص بنصب رادار من نوع (AN/TPY-2)، يدار بصورة مشتركة مع الأميركيين²⁰.

ويقوم الرادار (AN/TPY-2) بتتبع الأهداف في مراحل الانطلاق، وفي منتصف الرحلة وفي نهايتها. وهو قادر على اكتشاف الصواريخ قبل ألفي كيلومتر من وصولها إلى الهدف، الأمر الذي يمنح منظومات الدفاع ما بين 60 إلى 70 ثانية إضافية، للتصدي للصاروخ المهاجم.

ويعتمد الإنذار الإسرائيلي، في الوقت الراهن، على التقاط إشارات من قمر صناعي أميركي، يرصد انطلاق الصاروخ، ولكنه لا يوفر معلومات حول مساره ومكانه، بينما يحدد نظام (JTACS)، الذي سيرتبط به الرادار (AN/TPY-2)، مكان الصاروخ، ويتيح توجيه الصواريخ الاعتراضية إليه، في مرحلة مبكرة من تحليقه.

وفي هذا السياق، تم منذ انتهاء حرب صيف العام 2006، تحويل المسؤولية عن العمليات العسكرية الأميركية المتصلة بالوضع في لبنان من القيادة الأميركية المركزية (السنكوم) إلى القيادة الأميركية الأوروبية.

واعتباراً من 23 أوت 2006، استبدل فريق العمل 59 التابع للقيادة المركزية بالفريق المشترك لبنان التابع للقيادة الأوروبية. وضم فريق العمل المشترك، الذي وضع يومها تحت إشراف جون ستافلبيم، قائد الأسطول السادس، 2400 عسكري، وبوارج وطائرات على أهبة الاستعداد.

وفي جانب منه، عكس قرار نقل المسؤولية جهود التحوّل العسكري الدائر في كل من وزارة الدفاع الأميركية وحلف الناتو. وهناك سبب آخر للتحويل هو المساهمات الأوروبية الإضافية، التي تقررّت لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب لبنان (اليونيفيل)²¹.

يبقى التطوّر الأحدث على الصعيد المتوسطي، هو ذلك المرتبط بنصب رادار من (AN/TPY-2) في جنوب شرق تركيا، في إطار الدرع الأميركي الأطلسي المشترك ضد الصواريخ الباليستية. وتقع محطة الرادار هذه في منطقة «كورسيك» (Kürecik) على بعد 435 كيلومتراً من الحدود

الإيرانية.

وما يُمكن قوله، هو أن الإستراتيجية الأميركية في منطقة المتوسط قد دخلت مرحلة نوعية على صعيد قدراتها الدفاعية والردعية. وبات لديها من المقومات ما لم تعثر عليه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

(ج) أحداث «الربيع العربي» وتأثير السياسة المغربية على دور الجزائر في منطقة الساحل
إن المتتبع للأحداث التي رافقت ما يعرف بالربيع العربي، وما يعتبر انتفاضات الشعوب ضدّ النظم الاستبدادية، ويقارنها بحجم الاستقرار الأمني النسبي الذي تعيشه الجزائر على مدار العقد الأخير، سيصنّف هذه الأحداث في خانة الخطر الداهم بالنسبة للنظام السياسي الجزائري، وأنّ انعكاساته تشكل تهديدا حقيقيا على أمن وسلامة المواطن الجزائري، وكذلك تشكّل سوكا يهدد الوضع القائم في الجزائر، والذي تسعى السلطة الجزائرية إلى ضمان بقائه دون مواجهة مع الجبهة الداخلية، ومحاولة كسب السلم الاجتماعي بكلّ السبل.

(أ) توسيع نطاق السياسة العامة نحو الداخل

عرفت الجزائر في بدايات جانفي 2011 بما يعرف بموجات الغضب سميت "بحركة الزيت والسكر" وهذا نتاج لغلاء على مستوى المواد الأساسية التي يستهلكها المجتمع الجزائري، ومع تزامن هذه الموجة بموجات التحول والغضب الشعبي في تونس، فإن السلطة السياسية في الجزائر لعبت على وتر الموارد المتاحة، أو ما عرف آنذاك بالحبوحة المالية التي كانت سند النظام السياسي في ترويض الغضب الشعبي وتصميم سياسات تنموية شاملة كان من أهمّها فتح مجال الاستثمار للشباب وبدعم مادّي من الدولة على أساس قروض طويلة المدى تساهم في ضبط معدلات البطالة، وكذا امتصاص غضب الشارع وذلك بعدّ ما ثبت جدية الحراك في كل من تونس ومصر وما انجرّ عنهما، فكان على النظام السياسي الجزائري توظيف أدوات جديدة في تحليل الوضع المجتمعي وكيفية التعامل مع الخطر الأمني الذي يهدد أمن الإقليم من جهة ويهدد السلطة السياسية في مرحلة تعالت أصوات منددة ضدّ سياسات الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والمطالبة بانتقال ديمقراطي سلس وسلمي دونما الاستمرار في الحكم لعهد رابعة، من شأنها أن تهدد مصداقية وشرعية مؤسسات الدولة.

إن السبيل الاقتصادي ومتغيّر الموارد المادية الذي أخذت به الدولة الجزائرية في عملية تكثيف سياساتها التنموية منذ 2011، أثر سلبيا على ميزان المدفوعات وانعكس بصورة سلبية على الاقتصاد الوطني، وهذا نتيجة لا عقلانية الإنفاق العام على المشاريع التنموية، ممّا أدى إلى انخفاض احتياطي الصرف بمعدلات قياسية، حيث بلغ احتياطي الصرف في الجزائر سنة 2011: 182,22 دولار أمريكي مقارنة بسنة 2010 بقيمة 162,22 دولار أمريكي، حيث أن هذه

القيمة انحدرت لتصل في ديسمبر 2014 لما يقارب 178,938 دولار، ثمّ بلوغها 159,918 نهاية مارس 2015، وهذا ما أزم الوضع الاقتصادي الجزائري خاصة بعد طول عمر العجز في الميزانية العامة للدولة، وهذا ما يرجعه خبراء لسوء التسيير المالي و إنفاق غير رشيد قادته خلفيات سياسية²².

وقد رافقت هذا السبيل الاقتصادي إصلاحات سياسية واسعة في جانفي 2012، مسّت مجالات وقوانين الأحزاب السياسية، الانتخابات، الإعلام وكذا قانون الجمعيات وشهدت هذه الإصلاحات توسيع نطاق المشاركة السياسية لطوائف المجتمع الجزائري، وتوسيع هامش الحريات والمشارك السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة، وفتح باب تأسيس الأحزاب السياسية دون تعقيد أو تماطل سلطوي، إلى غاية بلوغ عدد الأحزاب ما يفوق 70 حزبا في الانتخابات التشريعية لـ 10 ماي 2012، حيث اعتبرت هذه الإصلاحات بمثابة تمهيد لدستور توافقي يتوافق والأسس الديمقراطية المعاصرة ويخرج الجزائر من متاهة الركود السياسي الذي تعيشه الجزائر، وتخطي مرحلة سياسة أحادية التوجّه الممارسة من طرف السلطة، وإشراك باقي الفصائل السياسية وتشكيلات المجتمع المدني في رسم السياسة العامة للدولة، وهذا ما أدى إلى فتح المشاورات بين السلطة والطرف الأخر من النظام السياسي الجزائري، تمهيدا لدستور بات خرافة سياسية بالنسبة للمجتمع الجزائري وذلك لطول عمر التحضير له وكثرة الحجج السياسية التي رافقت ذلك.

ب) التوجه نحو السياسة الأمنية في ظل التهديدات الحدودية

الجزائر بلد محوري، وكل ما يحدث إقليميا وفي دول الجوار على وجه التحديد ينعكس على الأمن القومي سلبا أو إيجابا، وعليه يمكن القول أن الجزائر محاصرة ببيئة متوترة، ولا يبدو في الأفق القريب أو المتوسط أن هناك مؤشرات استقرار في دول الجوار، وكل هذه الظروف تحتم وضع إستراتيجية أمنية لمواجهة أية تهديدات محتملة، بحيث أنّ معدّل صفقات السلاح التي أبرمتها الجزائر تؤكد الحزام الأمني الذي بادرت به الجزائر منذ بداية التوتر على حدودها الشرقية والجنوبية، وهذا ما يعكس البعد الأمني في سياسات الجزائر الداخلية والخارجية على أساس تكاملي دون إهمال الوضع السياسي وصراع السلطة والمعارضة، وأثره على الأمن القومي الجزائري.

تكريس تجربة مكافحة الإرهاب وترسيخ الأضرار التي لحقت بالجزائر دولة وشعبا وترجمتها في العقيدة الأمنية للأجهزة الوطنية لرفع كفاءتها وفعاليتها، تتم عبر تدوين هذه التجربة حتى يتم نقلها واستيعابها والاستفادة من الدروس المستخلصة، وهذا موازاة مع عملية تحديث وتنمية للقدرات العسكرية واستحداث برامج التخطيط الاستراتيجي على مستوى وزارة الدفاع وكذا المؤسسات الأمنية الأخرى، مع تكثيف التعاون الأمني مع دول الجوار خاصة مع تونس ما قبل وبعد العدوان الإرهابي الذي ضرب الدولة التونسية وسياحتها في الصميم²³.

وقد عقب التهديد الأمني في تيقننورين وكذا العدوان على دورية عسكرية في عين الدفلى بالجزائر، حملات عسكرية طالت جميع معاقل المشتبه بها وكذا تكثيف التعزيزات الأمنية على الحدود الجزائرية مع كل من ليبيا وتونس، تحسبا لتهديد أمني جديد أو حتى من مسعى للقضاء على عمليات تهريب الأسلحة من ساحات المعارك الليبية نحو العمق الجزائري، مع التلويح بفرضية الخلايا النائمة من جماعات متطرفة داخل الجزائر.

وتعتبر المبادرات الجزائرية في حلّ الأزمات في المنطقة على غرار أزمة مالي وجعل الوساطة جزائرية ما بين الفرقاء المتقاتلين، وكذا المساعي الحثيثة التي تبادر بها الجزائر لحلّ الأزمة في ليبيا، مساعي أمنية التوجه بالأساس²⁴، وذلك من منظور دفاعي ردعي بواجهة سياسية ومساعي دبلوماسية، وهذا بإشادة مبعوث الأمم المتحدة الممثل الخاص للأمين العام بيرناندينو ليون على جهود الجزائر ولعبها دور محوري في السباق نحو الحل السياسي الذي يرضي جميع الأطراف المتنازعة في ليبيا.

الخاتمة:

بعد دراسة و تحليل استراتيجية السياسة الدبلوماسية للجزائر لاسيما في بعدها الأمني الذي يرتبط بمختلف الرهانات والتحديات التي تعيشها من خلال تواجدها الإقليمي ضمن منطقة الساحل، المغرب العربي والدول الأورو-متوسطية يبرز الدور الفعال الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية من خلال جهودها مع قضايا أمنها الإقليمي في ظل المتغيرات التي تشهدها دول جوارها الإقليمي المباشر، بناء على مبادئها الثابتة التي تقوم أساسا على احترام سيادة الدول، وحق لشعوب في تقرير مصيرها، التعاون الدولي الى جانب اعتماد الحل السلمي للنزاعات وهو الدور الذي وصفت به الجزائر كوسيط ناجح، الى جانب معالجة المشاكل الأمنية في أي بلد أو منطقة، أن تصل إليها بأسلوب دبلوماسي استباقي ووقائي في نفس الوقت، قبل أن تتفاقم الأوضاع ويتم اللجوء الحلول الأمنية العسكرية. وهي المبادئ التي ساهمت في نجاح الدبلوماسية الجزائرية .

الى جانب التمسك بهذه المبادئ فقد لعبت الرؤية الاستراتيجية لصناع القرار في الجزائر دورا مهما في الدبلوماسية الجزائرية ولعل أبرز هذه المواقف رجوع الجزائر بقوة الى الساحة الدولية بعد عزلة خارجية عاشتها جراء الأزمة الأمنية التي عرفتها خلال فترة التسعينات، بالمقابل فإن الموقف الدبلوماسي للجزائر ازاء مختلف القضايا العربية والاقليمية خاصة بعد التطورات التي شهدتها بعد ما يعرف بالربيع العربي، والذي يتميز في غالب الأحيان بالحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والذي انتقد من طرف أطراف داخلية وخارجية، أثبت فعاليته ونجاعته بعد بمرور الزمن وتوالي الأحداث بحيث بقيت الجزائر بمصداقية ومكانة مرموقة بين الدول خاصة مع عدم تدخلها العسكري مي مختلف النزاع الاقليمية .

الهوامش :

- 1 تقر الجزائر البعد الإفريقي في ديباجة الدستور وهذا الإطار نقرأ في دستور 1989 بأن «الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية» ص: 04 من الدستور.
- 2 "دول الساحل" فضلا عن كون هذه التسمية أطلقها الفاتحون المسلمون لإفريقيا، على المنطقة الجغرافية الواقعة على خط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية، وهو خط يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا على مساحة تناهز 3 ملايين كلم²، ويلامس هذا الخط الدول التالية: السنغال، مالي، بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، وإريتريا.
- 3 محمد عاشور، د. أحمد علي سالم (محرران): دليل المنظمات الإفريقية الدولية، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي - جامعة القاهرة، 2006م).
- 4 محمود أبو العينين: مستقبل الإقليمية في إفريقيا في ظل العولمة، في: مجموعة من الخبراء: العولمة آثارها على إفريقيا، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1999م)، ص. 199.
- 5 محمد عاشور: قمة سرت الطارئة ومشروع الوحدة الإفريقية.. آفاق الفكرة وقيودها. في: مركز الحضارة للدراسات السياسية: أممي في العالم - حولية قضايا العالم الإسلامي -، 1419هـ - 1420هـ (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2000م)، ص 178.
- 6 محمد لبيب شقير: الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأول، 1986م)، ص 82 - 96.
- 7 محمد عبد الشفيق: الاقتصاد السياسي للعولمة، في د. حمدي عبد الرحمن (محرر): إفريقيا والعولمة، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، 2004م)، ص 38.
- 8 Luaba Lumu Ntumba: "Institutional Similarities and Differences: ECOWS, CEMAC and BTA", in Lavergne, Réal (ed.): Regional Integration and Cooperation in West Africa, (Ottawa: International Development Research Centre, 1997). p. 305.
- 9 Luaba Lumu Ntumba: «Institutional Similarities and Differences, Op.Cit, P.320.
- 10 Ralph I. Onwuka and Amadu Sesay (eds), The Future of Regionalism in Africa, (London : Macmillan Publishers, 1985), pp. 149 - 161. Peter Robson, op.cit, pp 28 - 32.
- 11 العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2011، ص. 104.
- 12 العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، المرجع السابق، ص. 174.
- 13 أوروبا أصبحت أكبر ممول لـ«القاعدة» بالفدى التي تدفع لإطلاق الرهائن، الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية، مقال صحفي نشر بتاريخ: الجمعة - 5 شوال 1435 هـ - 01 أغسطس 2014 م.
- 14 محمود عبد الفضيل، "التوازنات الاقتصادية الدولية الجديدة"، في وليد عبد الحي (محرر)، آفاق التحولات الدولية (المعاصرة (عمان : الأردن دار الشروق للنشر والتوزيع 2001)، ص 37.
- 15 زينغوبريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الإستراتيجية (عمان : الدار الأهلية) للنشر والتوزيع 1999، ص . 53.
- 16 برهان غليون وآخرون المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة (الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، ط 5 . 2005)، ص. 28.
- 17 العليان عبد الله، الإسلام والغرب ما بعد 11 سبتمبر 2001 (بيروت : المركز الثقافي العربي، ط 1) ص. 32.
- 18 إسماعيل صبري، الإستراتيجية والسياسة والدولية المفاهيم والحقائق الأساسية (مؤسسة الأبحاث العربية ب س ن)، ص. 442.
- 19 Hatem ben Salem « les nouvelles données stratégiques en méditerranée » op. cit. p 200.
- 20 عبد الجليل زيد المرهون، الولايات المتحدة تعزز قدراتها في المتوسط، مقال منشور في موسوعة الجزيرة بتاريخ: 2012/09/09 الساعة: 11:56: /http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/9/9:11:56
- 21 عبد الجليل زيد المرهون، المرجع السابق.
- 22 الجزائر والربيع العربي، نشر في الجزائر الجديدة يوم 14 - 05 - 2012: http://www.djazair.com/eldjadida/18555
- 23 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص. 123.
- 24 مصطفى العوي، أساليب التعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني، بحث مقدم في إطار الندوة العلمية حول التخطيط الأمني، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993، ص. 77.